



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (8)



القطاع المصرفي الفلسطيني أمام آثار عام من الحرب

تشرين الأول 2024



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تلفون: +970 (2) 2987053/4

فاكس: +970 (2) 2987055

info@mas.ps

ww.mas.ps

القطاع المصرفي الفلسطيني أمام آثار عام من الحرب

إعداد: حبيب حن، محاضر، كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة بيرزيت

د. دياما أبو لبن، رئيسة دائرة العلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة بيرزيت

ورقة خلفية

طاولة مستديرة (8)

تشرين أول 2024

المحتويات

01	1- المقدمة
03	2- مؤشرات أداء وربحية القطاع المصرفي
03	1-2 موجودات المصارف
07	2-2 مطلوبات المصارف
09	3-2 حقوق الملكية
09	4-2 صافي الدخل ومؤشرات ربحية المصارف
12	3- علاقة المصارف في فلسطين مع بنوك المراسلة الإسرائيلية
14	4- قضية فائض الشيكال
16	أسئلة للنقاش
17	المراجع

1- المقدمة

منذ اندلاع حرب الإبادة على قطاع غزة، وما نتج عنها من دمار لم يُشهد له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، دأب الاحتلال على تضيق قبضته على الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز التشوهات الهيكلية الناتجة عن 76 عاماً من الاحتلال. أولى خطواته كانت قطع إمدادات المياه والكهرباء والبتروك عن قطاع غزة، وإلغاء تصاريح العمل في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع في الضفة الغربية من خلال عشرات الحواجز ومعيقات الحركة الإضافية، وتنفيذ مدهامات عسكرية واعتقالات شبه يومية تخللها هدم للمنازل وتدمير للبنية التحتية. طالت سياسات الاحتلال الممنهجة جميع القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع المصرفي الذي شهد خلال الأشهر الماضية تكراراً لمشهد قطع علاقة البنوك الفلسطينية مع بنوك المراسلة الإسرائيلية، مهدداً الاستقرار المالي والقدرة على تسوية المعاملات المالية والتجارية. كما استخدم الاحتلال كل الوسائل لتضييق الخناق المالي على السلطة الفلسطينية، من زيادة الاقتطاعات من أموال المقاصة تارة ووقف تحويلها تحت ذرائع مختلفة كغطاء لنوايا توسيع الاستيطان في الضفة الغربية تارة أخرى. وبات واضحاً أن الاحتلال يستخدم كل الوسائل الممكنة لتطبيق عقاب جماعي على الشعب الفلسطيني، مُنهيماً حقبة وهم السلام الاقتصادي وأخذاً منحنيّاً سياسياً متطرفاً يسعى من خلاله إلى إسقاط السلطة وفرض سيطرة كاملة على الضفة الغربية.

فاقمت الحرب من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في فلسطين، خاصة مستويات عدم اليقين العالية وقيود الوصول للأسواق العالمية وتكاليف النقد الفائض من الشيك الإسرائيلي. وكان لهذه التحديات أثر واضح على المؤشرات المصرفية الكلية والعمليات التشغيلية للمصارف وأرباحها ومخصصات المخاطر ونسبة القروض المتعثرة ومستويات الانكشاف لأزمة المالية العامة. هذا علاوة على الخسائر الناتجة عن تدمير معظم المنشآت المصرفية في غزة، حال أكثر من نصف المباني في قطاع غزة التي تم تدميرها (OCHA, 2024). في نهاية شهر آذار 2024، كان في قطاع غزة 5 فروع بنوك و7 أجهزة صراف آلي غير مُدمرة، مقارنة بـ56 فرع ومكتب بنك و91 جهاز صراف آلي قبل الحرب، أي أن الغالبية العظمى من أجهزة الصراف الآلي أصبحت خارج الخدمة (دراغمة، 2024). أشارت سلطة النقد في حينه إلى تعذر فتح فروع البنوك غير المدمرة لقيام بعمليات السحب والإيداع بسبب القصف وانقطاع التيار الكهربائي والخطر على حياة الموظفين والعملاء، وأجهزة الصراف الآلية القليلة المتوفرة كانت تنفذ من النقد قبل انتهاء دور الانتظار (سلطة النقد، 2024أ). حالياً، جميع فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي مدمرة نتيجة القصف المستمر وتوسع العدوان في جنوب القطاع، أي أن القطاع المصرفي خسر معظم أصوله الثابتة في قطاع غزة، بما يشمل الخزائن الحافظة للأموال وما فيها، وبالتالي فإن البنوك تحتسب قيمة هذه الأصول كخسائر على مراكزها المالية (سكاي نيوز عربية، 2024). يضاف لذلك خسائر المحفظة الائتمانية في قطاع غزة، حيث قُدر حجم المحفظة المتعثرة في قطاع غزة بنحو مليار دولار، وانخفاض قيمة الأصول واستمرار المصارف بتحمل مصاريف تشغيلية مثل رواتب وأجور الموظفين التي لم تتوقف منذ بداية الحرب.

بالإضافة للدمار والمأساة التي سببتها آلة الحرب، أدت العقوبات والقيود التي نفذها الاحتلال منذ تشرين أول 2023 إلى تحديات غير مسبوقة في توفر السيولة وارتفاع احتياجات التمويل وتفاقم المشاكل المالية التي يعاني

منها الفلسطينيون في الضفة الغربية. شمل ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتوقف دخل العمال في إسرائيل ودفع أجزاء رواتب لموظفي القطاع العام بسبب القرصنة المتزايدة على المقاصة الفلسطينية وزيادة اعتماد الحكومة الفلسطينية على الاقتراض من القطاع المصرفي. بحسب التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 35% في الربع الأول 2024 مقارنة بالربع المناظر 2023، مع انهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة وتراجع اقتصاد الضفة الغربية بنحو الربع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024). ارتفعت نسبة القروض المتعثرة في ظل تراجع الدخل والظروف الاقتصادية الصعبة، ومن المتوقع أن تشهد المزيد من التراجع مع نهاية عام 2024 وأن تنتقل بعض المصارف من الربحية إلى الخسارة، الأمر الذي سيؤثر سلباً على جودة الأصول المصرفية ويقوض الاستقرار المالي. هذا يستدعي الموازنة بين تعزيز قدرة المصارف على التصدي للصدمات وتوفير الأدوات المالية اللازمة لمساعدة الفلسطينيين على تغطية احتياجاتهم المتزايدة للسيولة وحماية مدخراتهم ودخلهم.

منذ بداية الحرب على قطاع غزة، عملت سلطة النقد على تقديم الدعم اللازم للمصارف، والتأكد من تطبيق المعايير الدولية في مجال الاعتراف بالخسائر بالوقت المحدد والتحوط، وقامت بكافة الاختبارات الضاغطة (stress testing) لفحص قدرة الجهاز المصرفي على تحمل سيناريوهات مختلفة للتعامل مع تداعيات الحرب. أظهرت هذه الاختبارات أن الجهاز المصرفي في فلسطين قوي ومتمين، ويتمتع بالملاءة المالية اللازمة لمواجهة التحديات المختلفة والحفاظ على نسبة كفاية رأسمال ومستويات سيولة تتوافق مع المتطلبات التنظيمية المقررة من سلطة النقد بموجب التعليمات والممارسات الفضلى (سلطة النقد، 2023). وفي سياق متصل، وفي ضوء خروج فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلية في القطاع عن الخدمة، والنقص الحاد في السيولة النقدية بين أيدي المواطنين وفي الأسواق في قطاع غزة، وازدياد ظاهرة الابتزاز وعصابات الدور على أجهزة الصراف الآلي، أعلنت سلطة النقد الفلسطينية في أيار 2024 إطلاق نظام المدفوعات والحوالات الفوري بين البنوك وشركات خدمات الدفع (أي براق) لمساعدة المواطنين في قطاع غزة على تسديد التزاماتهم، وتنفيذ معاملاتهم المالية بوسائل إلكترونية (سلطة النقد، 2024 ب). كما قامت سلطة النقد بالتنسيق مع مزودي خدمات الاتصالات لتنفيذ المدفوعات والحوالات في حال عدم توفر الإنترنت باستخدام أنظمة الاتصالات المتحركة SMS وUSSD، بحيث يمكن إجراء المراسلات مع البنوك وشركات خدمات الدفع لتنفيذ الحوالات. ورغم أهمية هذه المبادرة، إلا أن الانقطاعات المتكررة للاتصالات والانقطاع شبه الكامل للكهرباء وعدم توفر الوقود لتشغيل خدمات البنية التحتية الأساسية أدى إلى انقطاع متواصل في الخدمات المصرفية وتحديات في توفير حلول الدفع الرقمي البديلة.

على الرغم من مبادرات سلطة النقد وطمأنيتها للمتعاملين مع القطاع المصرفي (سلطة النقد، 2024 ج) إلا أنه لا تزال هناك حاجة لتعزيز استقرار النظام المالي الفلسطيني ككل، وتعزيز ثقة المواطنين بقدرة القطاع المصرفي على الصمود والاستمرار وحماية أموالهم، وزيادة مرونة النظام المصرفي في مواجهة الأزمات المستقبلية، وتأمين جهوزية القطاع المصرفي لتقلد دور فاعل وأكثر حيوية في خطط التعافي المحتملة. لذلك، من خلال نقاش آثار الحرب على القطاع المصرفي الفلسطيني، يهدف لقاء الطاولة المستديرة هذا إلى مؤازرة الجهود وتوفير منصة للتشاور والنقاش بين أصحاب المصلحة وجهات الاختصاص لدعم جهود سلطة النقد والتفكير بمجموعة

متكاملة من السياسات والتدخلات الممكنة لتعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الأزمة الحالية وتجاوز تداعيات الحرب وتقلد دور أكثر حيوية للمساهمة في جهود التعافي الآنية من آثار الحرب وفي التنمية الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام.

وبالتحديد، يسعى هذا اللقاء إلى:

1. نقاش أثر الحرب على مؤشرات أداء وربحية القطاع المصرفي في فلسطين.
2. تلخيص آخر التطورات في علاقة المصارف في فلسطين مع بنوك المراسلة الإسرائيلية، والتداعيات المحتملة لتوقفها.
3. طرح عرض موجز لمشكلة فائض النقد من الشيكال وما ينتج عنها من خسائر ومشاكل في القطاع المصرفي.
4. التفكير المشترك بحلول لمواجهة التحديات الحالية التي يعاني منها القطاع المصرفي، والتحديات المحتملة في ظل تفاقم حالة عدم اليقين واستمرار الحرب على غزة.
5. نقاش سبل مساهمة القطاع المصرفي في خطط التعافي المستقبلية وتعزيز صمود الفلسطينيين.

2- مؤشرات أداء وربحية القطاع المصرفي

يلخص هذا القسم التغيرات الرئيسية في مؤشرات القطاع المصرفي منذ بداية الحرب بالاستناد إلى البيانات المتوفرة حتى تاريخ إعداد الملخص، والتي تشمل الربع الرابع من العام 2023 والربع الأول من العام 2024 وبعض المؤشرات من الربع الثاني من العام 2024. كما نتناول بعض جهود سلطة النقد لتعزيز الاستقرار المالي والتأكد من جهوزية المصارف لمواجهة الأزمة والحفاظ على أموال المودعين.

1-2 موجودات المصارف

في نهاية عام 2023، نمت موجودات المصارف بنحو 6.5% مقارنة بنهاية عام 2022، لتبلغ 22.8 مليار دولار. جاء ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود أصول القطاع المصرفي، خاصة التسهيلات الائتمانية المباشرة (8.5%) والأرصدة لدى سلطة النقد (5.3%) والمصارف (13.1%)، مع انخفاض محفظة الأوراق المالية بنحو 13.6%. نسب التغير هذه لا تأخذ بالحسبان الأثر المحاسبي لأسعار الصرف على قيمة أصول والتزامات المصارف، حيث يتم تحويل الحسابات المقومة بالشيكال والدينار وغيرها من العملات إلى دولار أمريكي عند احتساب إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف العاملة في فلسطين، مما يؤثر على القيمة النهائية المسجلة وحجم التغير¹. وعند تحييد التغير في سعر الصرف، أي تثبيت أسعار الصرف في فترة المقارنة، يرتفع معدل نمو موجودات المصارف إلى 7.5% على الأساس السنوي نتيجة إلغاء أثر ارتفاع سعر صرف الدولار على الشيكال (سلطة النقد، 2024د).

من حيث تكوين الموجودات، استحوذت التسهيلات الائتمانية للعملاء المقيمين على الحصة الأكبر، مرتفعةً من 51.4% من إجمالي الموجودات في العام 2022 إلى 52.4% في العام 2023. شكلت الموجودات الأجنبية 30.4%

1 ارتفاع سعر صرف الدولار على الشيكال يخفض قيمة الموجودات/المطلوبات، وانخفاض سعر الصرف يرفعها.

من إجمالي الموجودات عام 2023، منخفضةً من 31.3%، بينما مثلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد نحو 8.4% من إجمالي الموجودات عام 2023، بانخفاض طفيف مقارنة بالعام 2022.

شهد الربع الأول من العام 2024 زيادة في موجودات المصارف بنحو 5.3% مقارنة بالربع المناظر 2023، وبمعدل 6.6% بعد تحييد سعر الصرف (سلطة النقد، 2024ر). حافظت بنود الموجودات على نفس الحصة تقريباً، مع انخفاض التسهيلات الائتمانية للعملاء المقيمين من 51.7% في الربع الأول 2023 إلى 51.2% في الربع الأول 2024 وتراجع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد من 9.2% إلى 7.9%، مقابل ارتفاع الموجودات الأجنبية من 30.7% إلى 32.3% خلال نفس الفترة. وفي نهاية الربع الثاني من العام 2024، نمت موجودات المصارف بنحو 0.6% مقارنة بالربع السابق وبنحو 5.4% مقارنة بالربع المناظر 2023. نتجت الزيادة الربعية والسوية بالأساس من ارتفاع التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام ونمو أرصدة المصارف الفلسطينية لدى المصارف في الخارج واستثماراتها في الأوراق المالية باستثناء الأسهم، مقابل تراجع النقد الأجنبي والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والأسري المحلي.

2-1-1 التسهيلات الائتمانية

ارتفع إجمالي الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بنحو 8.5% (9.5% بعد تحييد سعر الصرف) في نهاية العام 2023 مقارنة مع نهاية العام 2022، ليلغ حوالي 12 مليار دولار (سلطة النقد، 2024د). نتجت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام بنحو 10.8% خلال نفس الفترة لتصل إلى حوالي 2.4 مليار دولار أو 20.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. يأتي هذا الارتفاع بعد القرض المجمع الذي حصلت عليه الحكومة من المصارف للتعامل مع الأزمة المالية المتفاقمة في ضوء اقتطاع المزيد من أموال المقاصة. استخدمت الحكومة القرض لسداد الأقساط المتأخرة على الموظفين العاميين للمصارف، وسداد السلفة التي منحها المصارف للموظفين عن راتب شهر تشرين الأول 2023، ولصرف جزء من راتب شهر تشرين الثاني 2023، إضافة إلى استخدام جزء آخر منه لتسديد بعض متأخرات القطاع الخاص. أيضاً، ساهم النمو الملحوظ في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص قبل الحرب في نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية، وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية، ونمو موجودات المصارف بشكل عام. مع نهاية عام 2023، شكلت التسهيلات الائتمانية نحو 52.6% من موجودات المصارف وحوالي 68.1% من إجمالي ودائع العملاء

في قطاع غزة بالتحديد، ارتفعت قيمة المحفظة الائتمانية بنحو 2.4% في نهاية العام 2023 مقارنة بنهاية العام 2022. وعلى المستوى الربعي، ارتفعت التسهيلات الائتمانية في نهاية الربع الرابع 2023 بنحو 2.6% مقارنة بالربع السابق، ولكن هذه الزيادة جاءت بسبب انخفاض سعر صرف الدولار خلال فترة التحليل، حيث سجلت التسهيلات الائتمانية انخفاضاً عند تحييد أثر سعر الصرف المحاسبي. استحوذ قطاع غزة على 8.2% من إجمالي المحفظة الائتمانية في نهاية الربع الأول 2024، ومعظم التسهيلات الائتمانية في قطاع غزة ممنوحة لموظفي القطاع العام التابعين للسلطة الفلسطينية وموظفي الشركات الكبيرة والمؤسسات الدولية. وضمن أسوأ السيناريوهات، يمكن اعتبار كامل المحفظة الائتمانية في قطاع غزة كخسارة للقطاع المصرفي الفلسطيني نتيجة للحرب.

أما في الربع الأول 2024، تراجعت التسهيلات الائتمانية بنحو 2.1% مقارنة بالربع السابق (1.1% بعد تحييد أثر الارتفاع في سعر الصرف) نظراً لضعف الإقبال على التسهيلات الائتمانية نتيجة التداعيات الاقتصادية للعدوان المستمر على قطاع غزة، وتعمق الأزمة السياسية، وتفاقم حالة عدم اليقين، والتي أدت أيضاً إلى متطلبات ائتمان أكثر صرامة (سلطة النقد، 2024ر). أما بالنسبة للتوزيع حسب القطاع وبالمقارنة بالربع المناظر من العام 2023، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنحو 4.4% (5.9% بعد تحييد أثر الارتفاع في سعر الصرف) نتيجة الزيادة في القروض الممنوحة للحكومة في بداية العدوان (8.3%) وارتفاع التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص قبل العدوان (3.5%).

وفي نهاية الربع الثاني 2024، ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنحو 1.1% مقارنة بالربع السابق وبنحو 1.5% مقارنة بالربع المناظر 2023. جاء ذلك بالأساس نتيجة نمو الجاري مدين المقدم للقطاع العام بنحو 48.2% مقارنة بالربع السابق، ونمو القروض المقدمة للقطاع العام بنحو 25.7% مقارنة بالربع المناظر 2023 (مقابل تراجع الجاري مدين بنحو 19.5%).

الجدول 1: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة والعملة والقطاع، مليون دولار أمريكي الربع الأول 2022 حتى الربع الأول 2024

2024	2023				2022		
	ر1	ر4	ر3	ر2	ر1	ر4	
10769.6	10978.5	10410.4	10715.8	10243.4	10063.7	9873.6	الضفة الغربية
958.5	1004.4	979.1	972.5	992.4	981.3	989.3	قطاع غزة
المنطقة							
5583.4	5771.5	5188.4	5530.3	5152.1	5084.1	4968	شيكل
1118	1149.5	1130.3	1150	1175.8	1205.8	1231.1	دينار أردني
4803.2	4824.7	4848.8	4774.6	4682.5	4538	4481.9	دولار أمريكي
223.5	237.3	222	233.4	225.4	217.1	181.8	عملات أخرى
العملة							
2317.2	2431.1	2040.8	2378.6	2138.9	2193.6	2207.9	القطاع العام
9374.8	9515.4	9314.4	9277.3	9064.6	8819	8627.6	القطاع الخاص
36.2	36.4	34.3	32.5	32.2	32.4	27.3	غير المقيمين
المجموع							
11728.1	11982.9	11389.5	11688.3	11235.8	11045	10862.8	المجموع الكلي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

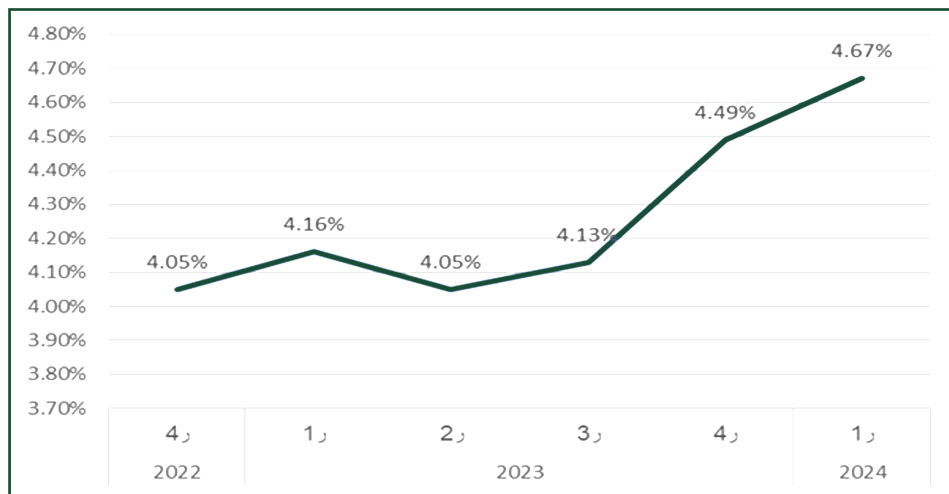
2-1-2 القروض المتعثرة واتجاهاتها

ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض من 4.05% في نهاية الربع الرابع 2022 و 4.13% في نهاية الربع الثالث 2023 إلى 4.49% في نهاية الربع الرابع 2023، لتبلغ 537.7 مليون دولار. هذا التغيير يمثل زيادة

قدرها 13.4% مقارنةً بنهاية العام 2022 و14.3% مقارنةً بنهاية الربع الثالث 2023. استمر الارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في الربع الأول 2024 لتصل إلى 4.67% من إجمالي القروض أو 548.2 مليون دولار (ارتفعت بنحو 17.2% مقارنةً بالربع المناظر 2023)، ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في العام 2024 نظراً للظروف الاقتصادية والإنسانية الكارثية، مما سيؤثر على أداء المصارف. يعود الارتفاع بشكل أساسي لتداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما تبعه من تراجع في حجم الاقتصاد الوطني بحوالي 29.1% في الربع الرابع 2023 وبنحو 34.9% في الربع الأول 2024 مقارنةً بالأربع المناظرة. هذا بالإضافة إلى وصول معدلات البطالة إلى مستويات قياسية وغير مسبوقة، وتفاقم أزمة المالية العامة، وتراجع مستويات الدخل القابل للإنفاق بالإضافة إلى أسعار الفوائد المرتفعة.

بلغت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف المحلية نحو 423 مليون دولار في نهاية العام 2023، أو 78.7% من إجمالي القروض المتعثرة، مرتفعةً بنحو 12.1% مقارنةً بنهاية العام 2022. وعليه، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة لدى المصارف المحلية من 5.1% إلى 5.3% خلال نفس الفترة (سلطة النقد، 2024د). ارتفعت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف الوافدة بنحو 18.5% خلال نفس الفترة لتصل إلى 114.7 مليون دولار. نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التعثر من 2.6% إلى 2.8%. ومن الجدير بالذكر أن المخصصات في نهاية عام 2023 كانت تغطي حوالي 120% من قيمة القروض المتعثرة.

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة
الربع الرابع 2022 حتى الربع الأول 2024



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفيما يتعلق بتصنيف القروض المتعثرة على أساس فترات التعثر، ارتفعت قيمة القروض المتعثرة التي تتراوح مدة التعثر فيها بين ثلاثة وستة أشهر بنحو 6.3% ما بين نهاية العام 2022 ونهاية العام 2023، حيث بلغت حوالي 70.7 مليون دولار أو 13.1% من إجمالي القروض المتعثرة في نهاية العام 2023 (سلطة النقد، 2024د). وارتفعت القروض المتعثرة لمدة ستة أشهر إلى أقل من سنة بنحو 21.7%، لتصل إلى 62.8 مليون دولار (11.7% من إجمالي

قيمة القروض المتعثرة). وبلغت القروض المتعثرة لفترة تزيد على العام 404.2 مليون دولار (75.2% من إجمالي قيمة القروض المتعثرة)، بزيادة قدرها 13.5% خلال نفس الفترة.

2-2-2 مطلوبات المصارف

ارتفعت مطلوبات المصارف في نهاية العام 2023 بنحو 6.1% مقارنة بنهاية العام 2022 نتيجة ارتفاع ودائع العملاء المقيمين وغير المقيمين (6.8% و 6.9% على التوالي) وأرصدة المصارف العاملة في فلسطين (32.3%)، مع انخفاض أرصدة سلطة النقد بنحو 13.6% (سلطة النقد، 2024د). ومن حيث تكوين المطلوبات، استحوذت ودائع العملاء المقيمين على الحصة الأكبر، مرتفعةً من 88.2% من إجمالي المطلوبات في العام 2022 إلى 88.8% في العام 2023. شكلت المطلوبات الأجنبية 3.5% من إجمالي المطلوبات عام 2023، منخفضةً من 3.6% في عام 2022، بينما مثلت أرصدة سلطة النقد لدى المصارف نحو 2.9% من إجمالي المطلوبات عام 2023، بانخفاض من 4% عام 2022. أما حصة أرصدة المصارف لدى المصارف من إجمالي المطلوبات فارتفعت من 1.5% إلى 1.8% خلال نفس الفترة.

شهد الربع الأول من العام 2024 زيادة في مطلوبات المصارف بنحو 4.9% مقارنة بالربع المناظر 2023 (سلطة النقد، 2024ر). حافظت بنود المطلوبات على نفس الحصة تقريباً، مع ارتفاع ودائع العملاء المقيمين من 89.4% في الربع الأول 2023 إلى 89.5% في الربع الأول 2024، وارتفاع أرصدة المصارف لدى المصارف من 1% إلى 1.3%، مقابل انخفاض أرصدة سلطة النقد لدى المصارف من 3.3% إلى 2.8% خلال نفس الفترة. أما في الربع الثاني 2024، فقد ارتفعت مطلوبات المصارف بنحو 0.4% مقارنة بالربع السابع، وبنحو 4.9% مقارنة بالربع المناظر 2023.

1-2-2 ودائع العملاء

بلغت ودائع العملاء في نهاية عام 2023 نحو 17.6 مليار دولار، مرتفعةً بمعدل 6.8% مقارنة مع نهاية العام 2022 دون تحييد أثر سعر الصرف. شكلت ودائع العملاء نحو 77.2% من إجمالي التزامات المصارف في نهاية عام 2023، وحوالي 101% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتقريباً 146.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

على المستوى الجغرافي، ارتفعت ودائع العملاء لدى المصارف في قطاع غزة بنحو 32.6% في نهاية العام 2023 مقارنة بنهاية العام 2022، لتتجاوز قيمتها حاجز الملياري دولار للمرة الأولى على الإطلاق. جاءت هذه الزيادة على إثر توجه المواطنين لإيداع أموالهم في الجهاز المصرفي الرسمي لحمايتها بسبب صعوبة ومخاطر نقل النقد أثناء النزوح المتكرر من مكان لآخر نتيجة العدوان وأوامر إخلاء المواطنين من بيوتهم. تعتبر المصارف الملاذ الأكثر أماناً في هذه الظروف الصعبة للغاية. أما في الضفة الغربية، فنمت ودائع العملاء بنحو 4.1% خلال نفس الفترة. بالأخص، شهدت محافظات الخليل، ونابلس، وجنين، ارتفاعاً ملحوظاً في ودائع العملاء نتيجة تخوف السكان من سرقة ومصادرة أموالهم خلال اقتحامات الاحتلال المكثفة للبيوت والمنشآت الاقتصادية في هذه المناطق خلال فترة التحليل.

استمرت الزيادة في ودائع العملاء في قطاع غزة خلال الربع الأول 2024 حيث شكلت 12.7% من المجموع الكلي، ارتفعت ودائع العملاء بنحو 44.2% مقارنة بالربع المناظر 2023 و10.1% مقارنة بالربع السابق. من المرجح أن ذلك يعود إلى استمرار المواطنين بإيداع أموالهم في الجهاز المصرفي الرسمي مع توسع العدوان وإخلاء المزيد من المناطق من السكان وصعوبة ومخاطر النزوح بالأموال، إضافة إلى تدفق بعض المساعدات المالية الدولية للمواطنين في قطاع غزة (سلطة النقد، 2024د). في نفس الوقت، يواجه المواطنون في القطاع صعوبات بالغة في سحب أموالهم من المصارف في ظل تدمير معظم فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي، خاصة موظفو القطاع العام والأسر التي تحصل على مساعدات اجتماعية والذين لم يتمكنوا من سحب رواتبهم أو مخصصاتهم في ظل العدوان المستمر. أما في الضفة الغربية، فقد انخفضت ودائع العملاء بنحو 0.7% مقارنة بالربع السابق وارتفعت بنحو 1.2% مقارنة بالربع المناظر 2023. نتجت الزيادة في ودائع العملاء مقارنة بالربع المناظر عن زيادة قدرها 14.4% في ودائع الشركات المقيمة، قابلها تراجع في ودائع القطاع العام بنحو 6.1% وانخفاض في ودائع الأفراد بنحو 2.1%. تعكس هذه التطورات الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجه مواطني الضفة الغربية من ارتفاع غير مسبق في معدلات البطالة وتراجع مستويات الدخل واستخدام المدخرات لتغطية المصاريف اليومية.

بلغت ودائع العملاء نحو 17.7 مليار دولار في الربع الأول 2024، مرتفعةً بنحو 5.1% مقارنة بالربع المناظر 2023 (6.6% بعد تحييد سعر الصرف) (سلطة النقد، 2024ر). نتج ذلك عن ارتفاع الودائع بعملة الدولار في قطاع غزة كما يبين الجدول 2. أما في الربع الثاني 2024، فقد بلغت ودائع العملاء نحو 17.6 مليار دولار، منخفضةً بنحو 0.5% مقارنة بالربع السابق، ومرتفعةً بنحو 4.7% مقارنة بالربع المناظر 2023. نتج التراجع الربعي عن انخفاض ودائع العملاء في الضفة الغربية بنحو 2.2% نتيجة التراجع الاقتصادي، والتي كان أثرها أكبر من الارتفاع في ودائع العملاء في قطاع غزة بنحو 11.5% بسبب صعوبة سحب الأموال من القطاع المصرفي. أما الزيادة السنوية بالمقارنة مع الربع الثاني 2023، فقد نتجت عن ارتفاع ودائع العملاء في قطاع غزة بنحو 55.1% مقابل تراجع ودائع العملاء في الضفة الغربية بنحو 0.7%.

الجدول 2: توزيع ودائع العملاء حسب المنطقة والعملة

والجهة المودعة، مليون دولار أمريكي

الربع الأول 2022 حتى الربع الرابع 2024

2024	2023				2022		
	1ر	4ر	3ر	2ر	1ر	4ر	
المنطقة							
15443.6	15549.1	15160.7	15207.4	15268	14929.8	14953.3	الضفة الغربية
2245.4	2040	1613.6	1614.6	1557.5	1538.3	1534.3	قطاع غزة
العملة							
7879.4	8052.9	7875.6	7473.9	7485.6	6782.7	6629.1	شيكل
3061	3029.2	3065.6	3220.4	3280.2	3334.3	3431.1	دينار
6357.8	6103.4	5483.1	5757.3	5836.2	5910	5997	دولار
390.8	403.4	350	370.5	368.6	441.1	430.4	أخرى

2024	2023				2022		
1ر	4ر	3ر	2ر	1ر	4ر	3ر	
الجهة المودعة							
615.8	630.1	554.1	560.4	672	621	648.2	القطاع العام
16499.5	16378.6	15651	15695	15622.3	15304.4	15251.1	ودائع المقيمين الآخرين
573.6	580.3	569.1	566.7	531.2	542.8	588.2	ودائع غير المقيمين
المجموع							
17689	17589	16774.3	16822.1	16825.5	16468.2	16487.6	المجموع الكلي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

3-2 حقوق الملكية

ارتفعت حقوق ملكية المصارف بنحو 3.5% نهاية العام 2023 مقارنة بالعام السابق، لتمثل نحو 10% من إجمالي مطلوبات البنوك أو 2.3 مليار دولار. يعود هذا النمو في المقام الأول إلى ارتفاع الاحتياطيات المختلفة بنسبة 11%، بما في ذلك الاحتياطي القانوني والاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية وغير المصرفية، والتي تشكل نحو 27% من حقوق ملكية البنوك. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع رأس المال المدفوع بنحو 1.7% خلال نفس الفترة، ليصل إلى 1.3 مليار دولار، أو ما يقرب من 56% من حقوق ملكية البنوك.

وفي الربع الأول 2024، ارتفعت حقوق الملكية بنحو 0.8% مقارنة بالربع المناظر 2023، مشكلاً 10.3% من إجمالي مطلوبات المصارف. ارتفع رأس المال المدفوع بنحو 1.3% خلال نفس الفترة، مشكلاً 55% من إجمالي حقوق ملكية المصارف، كما ارتفعت الاحتياطيات المختلفة والأرباح المحتجزة.

4-2 صافي الدخل ومؤشرات ربحية المصارف

ارتفعت إجمالي إيرادات القطاع المصرفي بنحو 17.2% في العام 2023، متجاوزةً مليار دولار أمريكي بسبب ارتفاع إيرادات الفوائد (رغم انخفاض هامش أسعار الفائدة على الودائع والقروض)، ولكن الزيادة في النفقات (29%) كانت أكبر من الزيادة في الإيرادات مما أدى إلى انخفاض صافي دخل القطاع المصرفي بنحو 16%. وصلت النفقات إلى 846.9 مليون دولار في العام 2023، مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة قيمة المخصصات للتحوط من تداعيات العدوان المستمر على قطاع غزة، وبخاصة مخصصات التحوط للمحفظة الائتمانية التي ارتفعت إلى 241.5 مليون دولار، لتشكل 29% من إجمالي النفقات مقارنة مع 9% في العام 2022 (سلطة النقد، 2024د). بلغ صافي دخل المصارف بعد الضرائب 192 مليون دولار في العام 2023 مقارنة مع 228.2 مليون دولار في العام 2022.

بحسب طبيعة المصارف، تراجع صافي دخل المصارف المحلية بنحو 42% في العام 2023 مقارنة بالعام 2022، ليصل إلى 72.5 مليون دولار. جاء ذلك نتيجة تضاعف مخصصاتها واحتياطياتها الإضافية بأكثر من ثلاث مرات

بسبب التعرض الأكبر للمصارف المحلية لمخاطر المحفظة الائتمانية في قطاع غزة. من الجدير بالذكر أن المصارف المحلية تستحوذ على 91% من إجمالي المحفظة الائتمانية في قطاع غزة. في المقابل، شهدت المصارف الوافدة زيادة في صافي الدخل المتحقق بنحو 15.8%، ليبليغ 119.5 مليون دولار في العام 2023.

الجدول 3: بيان الأرباح والخسائر المجمع للمصارف مليون دولار أمريكي، 2022 و 2023

بنود قائمة الدخل	2023	2022	نسبة التغير
الإيرادات	1035.7	886.4	16.8%
صافي الدخل من الفوائد	837.6	666.2	25.7%
الفوائد المقبوضة	987.7	788.3	25.3%
الفوائد المدفوعة	150.1	122.1	22.9%
صافي الدخل من غير الفوائد	198.1	220.2	-10.0%
صافي العمولات والرسوم	103.9	111.3	-6.6%
صافي الأوراق المالية والاستثمارات	11	15.1	-27.2%
أخرى	83.2	93.8	-11.3%
النفقات	866.3	658.2	31.6%
نفقات غير الفوائد	537	506.3	6.1%
صافي المخصصات	271	61.4	341.4%
الضرائب	58.3	90.5	-35.6%
صافي الدخل	169.4	228.2	-25.8%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

في الربع الأول من العام 2024، بلغ صافي دخل القطاع المصرفي 47.2 مليون دولار، بانخفاض قارب 42% مقارنة بنفس الفترة من العام 2023. جاء ذلك بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع نفقات القطاع المصرفي بنحو 15.6%، لتصل إلى 221.2 مليون دولار، بسبب ارتفاع المخصصات والهوامش المالية الإضافية للتحوط من مخاطر الائتمان المتوقعة (سلطة النقد، 2024). شكلت هذه المخصصات 31% من إجمالي النفقات في الربع الأول 2024 مقارنة بنحو 8% في الربع المناظر 2023. جاء هذا الارتفاع في إجمالي النفقات على الرغم من انخفاض النفقات الأخرى (غير المخصصات)، بما في ذلك النفقات غير المتعلقة بالفائدة مثل التكاليف التشغيلية والرواتب والأجور، بنحو 5.1% لتصل 129 مليون دولار. أيضاً، ساهم الانخفاض في إيرادات المصارف بنحو 2.2% في الربع الأول 2024 (إلى 258.3 مليون دولار) في انخفاض صافي الدخل، ونتج ذلك عن انخفاض الدخل من غير الفوائد من الاستثمارات والأوراق المالية والعمولات والرسوم والعمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية، رغم ارتفاع صافي دخل الفوائد بنحو 6.5% (إلى 215.6 مليون دولار). انخفض صافي دخل المصارف المحلية بنحو 46% خلال نفس الفترة إلى 20.2 مليون دولار، بينما انخفض صافي دخل المصارف الوافدة بنحو 39% إلى 27 مليون دولار في الربع الأول من العام 2024.

الجدول 4: بيان الأرباح والخسائر المجمع للمصارف
مليون دولار أمريكي، 2022 و 2023

بنود قائمة الدخل	ر 2023	ر 2024	نسبة التغير
الإيرادات	264.3	258.3	-2.3%
صافي الدخل من الفوائد	202.5	215.6	6.5%
الفوائد المقبوضة	236	285.6	21.0%
الفوائد المدفوعة	33.5	43	28.4%
صافي الدخل من غير الفوائد	61.8	42.8	-30.7%
صافي العمولات والرسوم	28.7	21.6	-24.7%
صافي الأوراق المالية والاستثمارات	7.9	0.64	-91.9%
أخرى	25.2	20.5	-18.7%
النفقات	182.6	211.2	15.7%
نفقات غير الفوائد	136	129	-5.1%
صافي المخصصات	14.5	65.2	349.7%
الضرائب	32.1	17	-47.0%
صافي الدخل	81.7	47.2	-42.2%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

استجابة للبيئة الاقتصادية الصعبة والآثار المحتملة لعدوان الاحتلال على غزة، طلبت سلطة النقد من المصارف تكوين مخصصات أولية واحتياطيات إضافية أو هوامش مالية أعلى للتحوط من الارتفاع في مخاطر الائتمان. وقد تم تطبيق هذه المتطلبات وعكس أثرها على القوائم المالية للمصارف منذ شهر أيلول 2023، ولذلك يلاحظ انخفاض كبير في صافي دخل المصارف في الربعين الثالث والرابع من العام 2023 (سلطة النقد، 2024د). بالإضافة إلى ذلك، أصدرت سلطة النقد تعليمات² بشأن توزيع الأرباح والمكافآت وتكوين المخصصات لعام 2023، حيث تم منع المصارف المحلية من توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2023، مع السماح بتوزيع أرباح على شكل أسهم مجانية. كما منعت التعليمات المصارف الوافدة من تحويل أرباحها إلى مراكزها الرئيسية إلا بموافقة سلطة النقد. بالإضافة لما ذكر، أوصت سلطة النقد المصارف باتباع منهجيات وآليات متحفظة فيما يتعلق بتكوين مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة، خاصة فيما يتعلق بتعرضات المصارف في قطاع غزة والتسهيلات الائتمانية للعاملين في إسرائيل.

انعكس التراجع في صافي الدخل على مؤشرات ربحية المصارف على المستوى السنوي، إذ تراجع مؤشر العائد على حقوق الملكية إلى 8.6% في العام 2023 مقارنة مع 11% في العام 2022، كما تراجع العائد على الأصول إلى 1.2% مقارنة مع 1.5% خلال نفس الفترة. وفي المقابل ارتفع صافي دخل المصارف من الفوائد، ليشكل حوالي 80.6% من إجمالي الدخل مقارنة مع 75.1% في العام 2022.

2 تعليمات سلطة النقد رقم (18) بشأن توزيع الأرباح والمكافآت وتكوين المخصصات لعام 2023.

ظهرت نفس النزعة في الربع الأول من العام 2024، حيث انخفض العائد على حقوق الملكية إلى 8.4% مقارنة مع 14.8% في الربع المناظر 2023، وانخفض العائد على الأصول من 2.2% في الربع الأول 2023 إلى 1.2% في الربع الأول 2024، بينما ارتفع صافي الدخل من الفوائد إلى حوالي 83.4% من إجمالي الدخل.

3- علاقة المصارف في فلسطين مع بنوك المراسلة الإسرائيلية

تصاعدت التهديدات والعقوبات المالية الإسرائيلية منذ بداية العدوان على غزة، خاصة تلك المتعلقة بتحويلات المقاصة والعلاقات المصرفية بالمراسلة. صرح وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسليل سموتريتش مراراً أنه سيوقف التعاون بين المصارف الإسرائيلية ونظيرتها الفلسطينية، واحتدمت هذه التهديدات بعد اعتراف أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بالدولة الفلسطينية، حتى بدأ أنه من المستبعد تجديد خطابات الحصانة والتعويض المقدمة من وزارة المالية الإسرائيلية إلى البنكين الإسرائيليين اللذان يقدمان خدمات المقاصة والتسوية للمصارف العاملة في فلسطين. تسمح هذه الخطابات، التي تم إصدارها منذ العام 2017 بشكل روتيني، للمصارف الإسرائيلية بالتعامل مع المصارف الفلسطينية دون مواجهة مخاطر قانونية وغيرها من المخاطر الناجمة عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتضمن استقرار المعاملات المالية والتجارية بين الطرفين. إذ ترفض المصارف الإسرائيلية التعامل مع المصارف الفلسطينية دون الحصول على هذه الخطابات.

في اليوم الأخير من شهر حزيران، والذي يوافق تاريخ انتهاء خطاب الحصانة السابق الذي امتد لثلاثة أشهر فقط، قرر وزير المالية الإسرائيلي باللحظة الأخيرة تجديد الخطاب لأربع أشهر إضافية فقط، مما سمح باستمرار التعاون المصرفي للوقت الراهن (The Times of Israel, 2024). جاء ذلك ضمن صفقة تبادل داخل مجلس الوزراء الإسرائيلي تتضمن عدم تنفيذ العقوبات المالية وتحويل أموال المقاصة بعد الاقتطاعات مقابل إجراءات عدائية أخرى مثل التوسع الاستيطاني وفرض قيود إضافية على بناء الفلسطينيين في الضفة الغربية.

أصبح تهديد قطع العلاقات المصرفية بين البنوك الإسرائيلية والفلسطينية شديد الخطورة، مهدداً الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وقدرة الفلسطينيين على استيراد السلع والخدمات الأساسية، وقدرة الحكومة على تسديد التزاماتها. كان من الممكن أن تكون تأثيرات قطع العلاقات المصرفية مدمرة نظراً للمعاملات المالية الكبيرة بين الطرفين وأثر ذلك على الاقتصاد الفلسطيني، والتي تتم بشكل أساسي بالشيك الإسرائيلي. في عام 2023، شكلت الواردات من إسرائيل نحو 57.3% من إجمالي الواردات الفلسطينية (4.4 مليار دولار)، بينما مثلت الصادرات لإسرائيل نحو 86.1% من إجمالي الصادرات (1.3 مليار دولار) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024 ب). تعتبر الكهرباء والمحروقات من أهم السلع التي يتم استيرادها من إسرائيل، وتتجاوز قيمتها مجتمعة المليار دولار أو ربع قيمة الواردات الفلسطينية من إسرائيل. في نفس العام، ساهمت إيرادات المقاصة، والتي يتم جبايتها من إسرائيل وتحويلها للسلطة، بنحو 67.1% من إجمالي الإيرادات العامة أو حوالي 3.3 مليار دولار، وكامل هذه الحوالات تتم بعملة الشيك (وزارة المالية الفلسطينية، 2024). بالإضافة لذلك، كانت العلاقات المصرفية بين الطرفين ضرورية لاستلام أجور العاملين في إسرائيل، والتي وصلت إلى نحو 4.4 مليار دولار في العام 2022،

ومنها ما كان يُدفع عبر حوالات مصرفية حسب الشروط التي فرضتها إسرائيل قبل الحرب. توقفت الغالبية العظمى من هذه الحوالات بعد أن قامت إسرائيل بإلغاء تصاريح العمل في السابع من تشرين أول 2023. يضاف لذلك مشتريات فلسطينيي الداخل المحتل من الضفة الغربية التي تتم باستخدام بطاقات مصرفية إسرائيلية، ولكن لا يوجد تقدير دقيق لقيمة هذه العمليات كون معظم مشتريات فلسطينيي الداخل في الضفة الغربية تتم عبر الدفع النقدي. لكن، حسب إحدى التقديرات، بلغت المشتريات النقدية لفلسطينيي الداخل في الضفة الغربية نحو 3.7 مليار شيكل في العام 2016 (أطرش وآخرون، 2020). ومع الأخذ بعين الاعتبار حجم هذه المعاملات المالية نسبةً للاقتصاد الفلسطيني، ومدى ترابطه المالي بالاقتصاد الإسرائيلي، من شأن القطع الكامل للعلاقات المصرفية أن يتسبب في أزمة سيولة حادة في الاقتصاد الفلسطيني، مما يعيق قدرة الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية وسيكون له تداعيات وخيمة على المجتمع الفلسطيني ككل. من شأن قطع العلاقات المصرفية مع البنوك الإسرائيلية المراسلة أن يعطل الخدمات المصرفية الأساسية في فلسطين مثل مقاصة الشيكات، واستخدام بطاقات الدفع، وتحويل الأموال للموردين الإسرائيليين، وهذا سيؤثر على الحركة التجارية والقدرة على إدخال السلع للسوق الفلسطيني. في الوقت الراهن، يُعد تمديد الإعفاء المؤقت بالغ الأهمية للحفاظ على تدفق الرواتب والواردات الأساسية، ومنع انهيار الاقتصاد الفلسطيني في ضوء عدم نجاعة الدفعات النقدية وكونها غير ممكنة بسبب القانون الإسرائيلي الذي يشترط عدم تجاوز الدفعات النقدية 11 ألف شيكل.

حده هذه القضية والمنعطف الخطير الذي تأخذه استدرج اهتمام المجتمع الدولي، والذي أعرب عن مخاوفه العميقة بشأن تهديد قطع العلاقات المصرفية ووقف تحويل إيرادات المقاصة. لربما ساهمت التصريحات القوية من وزير الخزانة الأمريكي، وقمة مجموعة الدول السبع، وأعضاء في الكونغرس الأمريكي، وغيرهم في الضغط على إسرائيل لتجديد الإعفاء (Rappeport, 2024). لكن، على الرغم من مهلة الإعفاء الجديد المؤقتة التي تنتهي في تشرين أول 2024، إلا أن العلاقات المالية بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية لا تزال متوترة بسبب العدوان المستمر على قطاع غزة والقيود المفروضة على تحويلات الشيكات والمعاملات التجارية، مما يجعل المعاملات المصرفية المالية والتجارية المستقبلية تتسم بمستوى عالٍ من عدم اليقين. الاحتمالية الوشيكة لقطع العلاقات المصرفية في الفترة الأخيرة تستدعي الاستعداد لاحتمال تشديد العقوبات المالية الإسرائيلية وتكثيف جهود تقييم عواقبها الوخيمة وسبل مناورها.

قبل الحرب، كان هناك تقدم بطيء في البحث عن آليات جديدة لإدارة علاقة المصارف في فلسطين مع بنوك المراسلة الإسرائيلية السائدة منذ عام 2007. في بداية عام 2023، كانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت من حيث المبدأ على تولي شركة مراسلة إسرائيلية جديدة خاصة خدمات المقاصة والتسوية مع جميع البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية (IMF, 2023). كانت هذه الشركة قد بدأت في تطوير الأسس اللازمة لعملها، لكن الفجوة في التشريعات الإسرائيلية اللازمة لتحديد صلاحيات هذه الشركة وطبيعة علاقتها مع بنك إسرائيل والبنوك الفلسطينية وتأمين وصولها غير المقيد إلى غرفة المقاصة الآلية الإسرائيلية حال دون استلامها لمهامها. هناك حاجة لاعتماد وإقرار هذه التشريعات من قبل مجلس النواب الإسرائيلي - الكنيست - وهو أمر يبدو بعيد المنال أكثر مما مضى. وبالتزامن مع هذه الجهود، كانت سلطة النقد قد عملت على تعزيز تشريعاتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا زالت تواصل تحسين تنفيذها.

4- قضية فائض الشيكل

في منتصف شهر آب 2024، أصدرت سلطة النقد تحذيراً شديداً للهجة بشأن العواقب الوخيمة التي قد تترتب على استمرار الجانب الإسرائيلي في رفض قبول فائض النقد من الشيكل المتراكم في المصارف الفلسطينية (سلطة النقد، 2024س). وأكدت سلطة النقد أن المصارف قد تعجز قريباً عن تمويل العمليات التجارية أو دفع ثمن السلع والخدمات للشركات والموردين الإسرائيليين. تعتبر قضية فائض الشيكل أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الفلسطيني (سلطة النقد، 2024ر)، وهي أزمة متراكمة وتكررت مراراً منذ العام 2009 نتيجة السقف الذي يضعه البنك المركزي الإسرائيلي على حوالات الشيكل النقدية إلى إسرائيل في إطار بروتوكول باريس الاقتصادي وتغيير طبيعة التراسل المصرفي بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية بسبب مخاوف الأخيرة من الملاحقة القانونية في إطار التشريعات الإسرائيلية الخاصة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى الرغم من جهود سلطة النقد والتوافق الذي وصلت له مع البنك المركزي الإسرائيلي في العام 2019 لرفع سقف حوالات الشيكل من 1.5 مليار شيكل إلى 4 مليار شيكل كل ثلاثة شهور، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لاستيعاب النمو في المعاملات المالية بعملة الشيكل والزيادة الموسمية في إيداعات الشيكل من مصادرها المختلفة، خاصة في ضوء القوانين الإسرائيلية التي صدرت في نفس الفترة للحد من استخدام النقد، والتي فاقت من حدة أزمة فائض الشيكل في الاقتصاد الفلسطيني. في عام 2023، شكل الشيكل نحو 84% من إجمالي سيولة المصارف النقدية، وحوالي 22% من إجمالي أصولها بعملة الشيكل المقومة بالدولار، شاغلا مساحات كبيرة في خزائن المصارف.³ وفي نهاية حزيران 2024، شكلت ودائع الشيكل الإسرائيلي ما نسبته 44.6% من إجمالي ودايع العملاء في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

على مر السنين، تم حل الأزمات الموسمية المتكررة والزيادة غير المتوقعة في نقد الشيكل من خلال التوافق بين سلطة النقد والبنك المركزي الإسرائيلي على شحنات استثنائية تتجاوز الحد السنوي. فعلى سبيل المثال، قامت سلطة النقد في العام 2022 بترحيل نحو 25.5 مليار شيكل إلى المصارف الإسرائيلية، أي أنها قامت بترحيل 7.5 مليار شيكل كشحنات استثنائية ضمن جهودها المتواصلة لتقليل قيمة فائض النقد بالشيكل لدى المصارف الفلسطينية. لكن هذه الحلول غير مستدامة وتساهم في تعميق حالة عدم اليقين، خاصة في فترات تأزم الوضع السياسي، لذلك تعمل سلطة النقد على تقليل الاعتماد على النقد من خلال الترويج لأنظمة الدفع الإلكترونية وتطوير البنية التحتية اللازمة لذلك

تاريخياً، نتج تراكم نقد الشيكل عن ازدياد عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتزايد الإيداعات النقدية في النظام المصرفي ضمن الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي، ونمو المشتريات النقدية من قبل فلسطينيي الداخل في أسواق الضفة الغربية، والتجارة غير الرسمية، ونمو الطلب المحلي على الدولار الأمريكي في فترات انخفاض سعر الصرف على الشيكل. بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ إجمالي التدفق النقدي بعملة الشيكل من المصادر المختلفة حوالي 19.8 مليار شيكل في العام 2021، 83.3% منها من العمال في إسرائيل (Coulibaly، 2022). وظهرت مؤخراً أسباب إضافية لتراكم نقد الشيكل، خاصة بعد إلغاء تصاريح العمل في إسرائيل بعد الحرب وتراجع إقبال فلسطينيي الداخل على أسواق الضفة لحدده الأدنى في ظل صعوبة الحركة والتنقل وإغلاق الطرق، وارتفاع سعر صرف الدولار على الشيكل عن مستوياته المنخفضة في السنوات الماضية. وبحسب سلطة النقد،

3 حسب تعليمات سلطة النقد رقم (4) من العام 2013، يبلغ الحد الأدنى لنسبة السيولة النقدية 3% لكل عملة عدا عملة الدولار الأمريكي و6% لإجمالي العملات.

نتجت أزمة فائض الشيكل الأخيرة عن الإقبال المتزايد للشركات والتجار، والمواطنين بشكل عام، لإيداع ما بحوزتهم من نقد بالشيكل في المصارف على ضوء تهديدات الجانب الإسرائيلي بقطع التراسل المصرفي مع المصارف الفلسطينية. وهذا أدى لتكدس النقد في خزائن المصارف بما يفوق طاقتها الاستيعابية. عليه، شددت سلطة النقد على ضرورة قبول الودائع المستوفية لشروط الامتثال دون تأخير (سلطة النقد، 2024ص).

إن تراكم النقد الفائض من الشيكل له تداعيات عديدة على المصارف الفلسطينية، بما في ذلك تكاليف نقل وتخزين وتأمين وحراسة مبالغ كبيرة من النقد في خزائنها، وتكاليف بناء خزائن جديدة، وتكاليف الفرصة البديلة المتمثلة بالفوائد المحتملة التي كان بالإمكان توليدها على فائض النقد من الشيكل، وتكاليف اقتراض الشيكل لتوفير السيولة الطارئة (أو استبدال الدينار/الدولار بشيكل) لتسوية الصفقات التجارية بين عملاء المصارف والتجار الإسرائيليين بينما يتكدس نقد الشيكل في خزائن المصارف. ويعمل هذا الفائض كذلك على الحد من قدرة المصارف على تقديم القروض بالدولار الأمريكي أو الدينار الأردني لأن هذه العملات تستخدم كضمانات لقروض المصارف بالشيكل وعقود مبادلة العملات، الأمر الذي يخفض أرباحها. كما أن فائض الشيكل يجعل المصارف أكثر عرضة لمخاطر التغيرات في سعر صرف الشيكل، ومخاطر الاحتفاظ بالنقد خارج الخزائن، ويؤثر على قدرة المصارف في إدارة عملياتها وسيولتها بكفاءة، ويؤثر على علاقة المصارف بعملائها، وفي بعض الأحيان يؤدي إلى خسارة العملاء بسبب رفض الإيداعات بالشيكل (و/أو زيادة تكلفة الإيداع بعملة الشيكل). ولا ننسى التكاليف الإدارية لمعالجة النقد الزائد التي يدفعها القطاع المصرفي الفلسطيني لمركز معالجة النقد الإسرائيلي المعتمد من البنك المركزي الإسرائيلي قبل تحويله، والتي قُدرت بنحو 32 مليون شيكل في العام 2021. هذه العوامل مجتمعة تخفض أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني بنحو 20% بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، وعلاج هذه القضايا يمكن أن يخفف من أثر الحرب على ربحية القطاع المصرفي ويعزز استقراره المالي (Coulibaly, 2022).

لطالما دفعت قضية فائض الشيكل المصارف في فلسطين إلى فرض شروط صارمة وسقف على الودائع النقدية بالشيكل الإسرائيلي، حتى بعد إجراء كافة فحوصات العناية الواجبة وفقاً للقواعد المصرفية الدولية. هذا بدوره يقلل من قدرة البنوك على ضخ السيولة في السوق المحلية، ويعطل دورة الأعمال، ويؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي. كما تزيد الشروط الصارمة من اعتماد القطاع الخاص على الأدوات غير المصرفية، وبالتالي تعرضها للمزيد من المخاطر والخسائر المحتملة. تسلط التداعيات طويلة المدى لهذا الوضع الضوء على الحاجة الملحة لبحث استراتيجيات مُحكمة لتخفيف الخسائر والمخاطر التي تفرضها العقوبات والممارسات الإسرائيلية.

أسئلة للنقاش

- كيف يمكن تجاوز التداخيات المحتملة لقطع علاقة المصارف في فلسطين مع بنوك المراسلة الإسرائيلية؟ ما هي البدائل والحلول المناسبة؟
- ما هي الحلول الممكنة والقابلة للتطبيق لقضية فائض الشيك، وكيف يمكن تحقيقها؟
- ما هي التدخلات الإضافية اللازمة من قبل سلطة النقد والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة لتعزيز متانة النظام المصرفي وثقة المواطنين بقدرته على تجاوز الصدمات والتحديات الناتجة عن الحرب؟
- كيف يمكن تعزيز دور الجهاز المصرفي في دعم صمود الشعب الفلسطيني والمساهمة في جهود التعافي الاقتصادي الآنية وطويلة المدى؟



المراجع

- أطرش، عاص، و خليل، شاكر، وعامر، وجيه. (2020). 'التطورات والتحولات في الحجم النقدي للمشتريات والخدمات من قبل فلسطيني الداخل في المناطق الفلسطينية'. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024) 'التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية الربع الأول 2024، حزيران 2024. متوفر من خلال: https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024ب) 'النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية* المرصودة حسب الشهر والربع والبلد للعامين 2022 و2023'. متوفر من خلال: <https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table>
- الشرق. (2024) 'محافظ سلطة النقد الفلسطيني لـ«الشرق»: تنفيذ التهديد الإسرائيلي بقطع العلاقات المصرفية سيكون له آثار مدمرة، الشرق، 30 آذار 2024. متوفر من خلال: <https://tinyurl.com/yv33ur4a>
- سكاي نيوز عربية. (2024) 'سلطة النقد الفلسطينية: مليار دولار حجم تعثر القروض في غزة، 29 آب 2024. متوفر من خلال: skynewsarabia.com
- سلطة النقد. (2023) 'محافظ سلطة النقد: الجهاز المصرفي قوي ومتين وقادر على مواجهة التحديات المختلفة، 28 تشرين ثاني 2023. متوفر من خلال: <https://tinyurl.com/4fmjykds>
- سلطة النقد. (2024أ) 'بيان صادر عن سلطة النقد، 24 آذار 2024. متوفر من خلال: <https://tinyurl.com/3/cn84skh>
- سلطة النقد. (2024ب) 'سلطة النقد تعلن عن بدائل للتعامل بالسيولة النقدية بعد تدمير فروع البنوك في قطاع غزة، 8 أيار 2024. متوفر من خلال: <https://tinyurl.com/3zxry3z9>
- سلطة النقد. (2024ج) 'بيان هام صادر عن سلطة النقد الفلسطينية، 23 أيار 2024. متوفر من خلال: <https://tinyurl.com/bndsbjay>
- سلطة النقد. (2024د) 'تقرير التطورات النقدية والمصرفية للربع الرابع 2023، شباط 2024. متوفر من خلال: <https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>
- سلطة النقد. (2024ر) 'تقرير التطورات النقدية والمصرفية للربع الأول 2024، حزيران 2024. متوفر من خلال: <https://www.pma.ps/ar/Publications//QuarterlyReports>
- سلطة النقد. (2024س) 'سلطة النقد: نحذر من تداعيات استمرار امتناع الجانب الإسرائيلي عن استقبال الشيكال المتراكم، 21 آب 2024. متوفر من خلال: <https://tinyurl.com/3m784nxb>
- سلطة النقد. (2024ص) 'بيان صادر عن سلطة النقد بشأن الإيداع بعملة الشيكال، 4 حزيران 2024. متوفر من خلال: <https://tinyurl.com/72xnpckn>
- وزارة المالية الفلسطينية. (2024). «تقرير الموازنة الشهري لشهر كانون أول 2023» متوفر من خلال: <https://www.pmf.ps/documents/accounts/monthly/2023/Dec.2023.AR.pdf>

Coulibaly, K. (2022) 'Excess Cash in the Palestinian Banking System', International Monetary Fund, 13 September 2022. Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/CR/>

IMF. (2023) 'West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee', International Monetary Fund, 14 April 2023. Available at: <https://www.imf.org/-/media/Files/>

OCHA. (2024). Reported impact snapshot | Gaza Strip (2 October 2024). Retrieved from: <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip>

Rappeport, A. (2024) 'Yellen Warns Israel Against Cutting Off Palestinian Banks', The New York Times, 23 May 2024. Available at: <https://www.nytimes.com/2024/05/23/business/>

The Times of Israel. (2024) 'Israel extends waiver for cooperation between Israeli and Palestinian banks', 30 June 2024. Available at: https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry